



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية في المواضيع الادارية والمالية

القطاع البلدي: تحديات واصلاحات



Kingdom of the Netherlands



UKaid
From the British people



Empowering people
Resilient nations



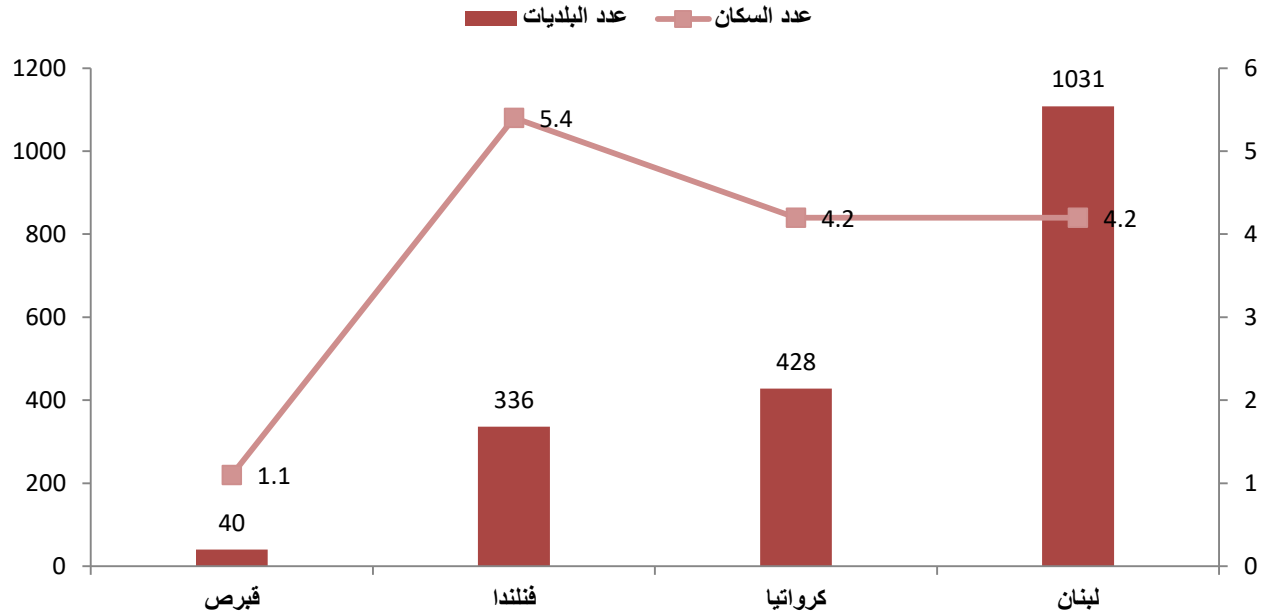
Republic of Lebanon
Ministry of Social Affairs



الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية
والبلديات

القطاع البلدي

- بلغ عدد البلديات 1031 بلدية (و53 اتحاد بلدي)، ويعتبر هذا العدد مرتفعاً في المقارنات الدولية، نسبةً الى مساحة لبنان وعدد سكانيه
- تقدر نسبة الإنفاق المحلي الاجمالي في لبنان بنحو 6% فقط من اجمالي الإنفاق العام، وهو معدّل منخفض في المقارنات الدولية



المصدر: المركز اللبناني للدراسات السياسية

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الادارية والمالية

كانون الاول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧

المعوقات الأساسية لقيام قطاع بلدي فاعل

- استمرار قيد سجلات النفوس في مكان الولادة وليس في مكان السكن الدائم يشكل عقبة امام النمو البلدي عموماً
- ارتباط موازنات البلديات وحتى حصّتهم من الصندوق البلدي المستقلّ بعدد السكّان المسجّلين وليس بعدد المقيمين
- انعكاس هذا الوضع سلباً على العملية الديمقراطية بحيث يقيم معظم المواطنين في بلدات لا صوت لهم فيها ممّا يعني أنّ معظم المجالس البلدية لا تتمّ محاسبتها من قبل المقيمين فيها
- ارتفاع عدد البلديات ووجود بلديات أصغر من الحجم الذي يسمح لها بالاستمرار أو بلعب دور إنمائي فعّال، اذ تتطلب معظم الحلول الانمائية كتلاً بشرية اكبر ومساحات جغرافية اوسع للاستفادة من اقتصادات الحجم
- التركيز على الموافقات المسبقة من قبل وزارة الداخلية والبلديات يعيق الى حد كبير عمل السلطات البلدية
- إن إنفاق السلطات المحلية لا يزال منخفضاً في لبنان بالمقارنة مع بلدان أخرى: 6% من الإنفاق العام (باستثناء خدمة الدين العام) عام 2008 بالمقارنة مع متوسط 27% في العالم ككلّ

المصدر: ICMA. مشروع دراسات مالية البلديات، إطار العمل الاستراتيجي، 2010

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الادارية والمالية

كانون الاول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧

قيود هيكلية

- تخلف النظم إدارية وضعف كفاءات طاقم العمل في العديد من بلديات:
 - 70% من البلديات لا يتخطى عدد سكانها 4,000 نسمة
 - 43% من البلديات فقط لديها هيكل إداري
 - حوالي 400 بلدية لديها موظف واحد فقط و87% من البلديات لديها أقل من 6 موظفين
 - 75% من البلديات ينقصها الإمكانيات المادية للتوظيف
 - المصدر: عطاء الله، «تقرير عن أداء البلديات». 2012

التحديات

في أداء المجالس البلدية:

- الحاجة للخبرة في العمل البلدي، بلورة المشاريع وإعداد الخطط التنموية في النطاق البلدي
- الحاجة لدراسة الإحتياجات وتحديد الأولويات
- الحاجة لرؤية مشتركة، والإنسجام بين أعضاء المجالس البلدية حول أولويات المجتمع المحلي
- الحاجة لتجيش الطاقات واستقطاب المتطوعين
- ضرورة التشابك والتعاون بين البلديات لحل المشاكل في ظل الوضع الحكومي الصعب وبوجود التحديات الاقتصادية والمالية الكبيرة

في العلاقة مع المجتمع المحلي:

- وجود حذر لدى المجالس البلدية في التعامل مع بعض فئات المجتمع المحلي
- غياب المساءلة والمحاسبة من قبل فاعليات المجتمع المحلي، والمواقف المسبقة تجاه أعضاء المجالس البلدية

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



Kingdom of the Netherlands



UKaid
FOR THE BETTER WORLD



UNDP
Development
Partnership



المعهد الأردني
للمخططة والتنمية الاقتصادية
البحراني



Ministry of Labour
الوزارة الأردنية
للعمل



Ministry of Local Government
الوزارة الأردنية
للبلديات

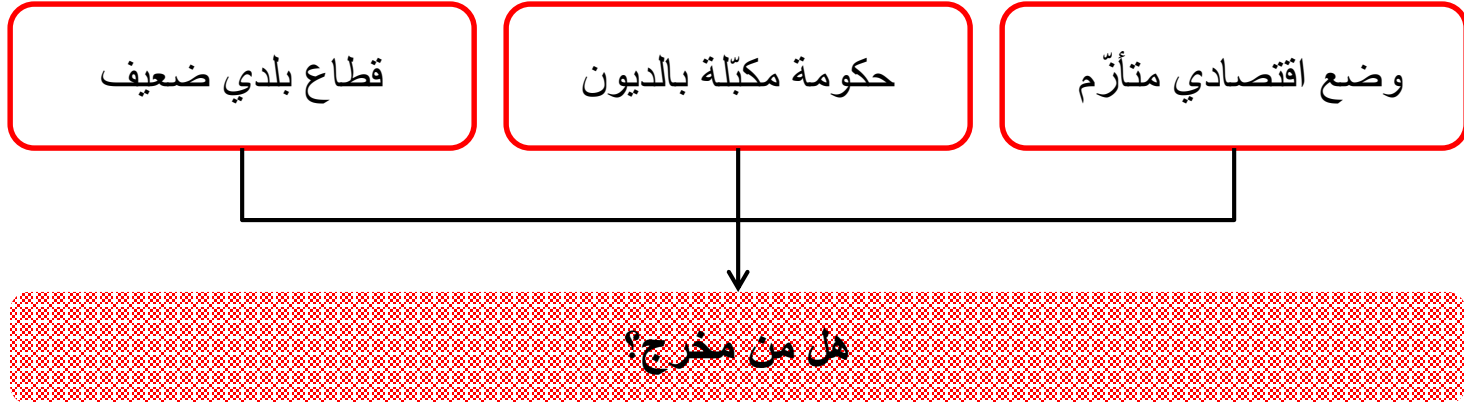


مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الإدارية والمالية

كانون الاول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧

المحصلة

ما العمل؟



- مركزياً: الحاجة الملحة الى اصلاحات جذرية في السياسات الماكرو-اقتصادية
- محلياً: تطوير وتشبيك العمل البلدي الانمائي وتفعيل اطره القانونية والمالية والمؤسسية

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الادارية والمالية

كانون الاول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧

الإصلاحات المركزية

- من ضمن الإصلاحات المركزية الهيكلية المطلوبة، يبرز الآتي:
- إمتلاك رؤية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقق قدرا أكبر من الترابط والانسجام وبالتالي من ردم للفجوات - بين تطور إقتصاد بيروت الكبرى وتطور إقتصادات المناطق
- إعادة الاعتبار للاستثمار الحكومي في عملية إعادة تأهيل وتطوير المرافق العامة وشبكات البنى التحتية الأساسية، والحرص على أن يستجيب هذا الاستثمار بشكل فعال ومتوازن لإحتياجات العاصمة من جهة وإحتياجات المناطق من جهة أخرى
- تحسين بيئة استثمار القطاع الخاص في الميزات الاقتصادية النسبية للبلد، بما يشمل النشاطات ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات كافة، بما فيها النشاطات الزراعية والصناعية التي تنتشر على عموم الأراضي اللبنانية وتشكّل مصدر دخل أساسي للسكان
- إعادة صياغة جوانب أساسية من السياسات النقدية والمالية والضريبية، بما يعزّز خلق فرص العمل ويعظّم معدلات النمو الاقتصادي والتوزيع العادل لثماره بين المناطق والفئات الاجتماعية اللبنانية المختلفة
- العمل على توسيع وتطوير شبكات الحماية الاجتماعية، وعلى التجسيد الفعلي لحقوق المواطن في الخدمة العامة، لا سيما في الصحة والتعليم الرسمي والنقل العام وفرص العمل والتقاعد والسكن

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الإدارية والمالية

كانون الأول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧

الإصلاحات المحلية

- من ضمن التوجهات الإصلاحية المطلوبة على المستوى المحلي، يبرز الآتي:
 - الضغط المنظم من أجل تطوير التشريعات التي تعزز الإستقلالية الادارية والمالية للعمل البلدي، وبخاصة ما يتعلق منها بإقرار قانون عصري للامركزية الادارية
 - تركيز الجهود على تمكين العمل البلدي على مختلف الصعد، من خلال تعزيز قدراته البشرية والمؤسسية والتنظيمية، وتشجيع تفاعله الايجابي مع المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق التشاور والمشاركة مع هذه المجتمعات في اطار من المصارحة والشفافية
 - حثّ إتحادات البلديات على الإضطلاع بدور إنمائي أكبر على المستوى المحلي، من خلال إستكمال إعداد وتحديث خطط التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير الشروط المناسبة لتمويلها وتنفيذها، وتعزيز عملية التشبيك والتكامل بين مشروعاتها الأساسية
 - العمل على إصلاح جوانب أساسية من سياسات تمويل العمل البلدي، على نحو يعزز القدرات المالية للبلديات واتحاداتها، ويمكّنها من تنفيذ خططها الإنمائية المحلية
 - الحرص الشديد على توافر عوامل التناسق والإنسجام في تطور حركة البناء والعمران في الإطار البلدي، وعلى حماية المشاعات من كل أنواع التعديات والتدخلات غير المشروعة

جميع الحقوق محفوظة- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي 2016



مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية
في المواضيع الادارية والمالية

كانون الاول ٢٠١٦ - آذار ٢٠١٧